

المملكة المغربية



البرلمان

مجلس النواب

المؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات

\*\*\*

النص الكامل لكلمة

معالي السيد الحبيب المالكي

رئيس مجلس النواب في المملكة المغربية

حول الموضوع العام: "القيادة البرلمانية من أجل تعددية أكثر فعالية، تحقق السلام والتنمية المستدامة للشعوب ولكوكب الأرض".

\*\*\*

الاجتماع الافتراضي

في 19 و 20 آب/أغسطس 2020

السيدة غابرييلا كوفيفاس، رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي،

السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة،

الزملاء الأعضاء،

سيداتي سادتي،

باعتباره بوق إرادة المواطنين، وتحميلاً لحرية الشعوب، أنشأ البرلمان رسمياً الديمقراطية التمثيلية. ومع نشوء المؤسسة البرلمانية، لقد أصبح المواطن هو الهدف. مواطن قادر على التعبير عن آرائه والتأثير على رأي حكامه. لقد فرضت المؤسسة البرلمانية نفسها عبر القرون والعقود، كهمزة وصل بين الناخبين والحكومات.

ومع ذلك، وعلى الرغم من أن الممارسة البرلمانية تحظى بتوافق الآراء إلى حد كبير، فإنها تنفذ بطريقة مختلفة، تبعاً للخصائص الثقافية والتجربة التاريخية للبلدان التي تعتمد عليها.

لقد تطورت المملكة المغربية، على عدة قرون، في إطار تمثيلي عربي، مُعزز من روافد مختلفة. ومنذ أكثر من 57 عاماً، أنشأت مؤسسة برلمانية حديثة ترسخت تدريجياً في أساس الملكية الدستورية وعلى أساس التعددية السياسية؛ قبل أن تسير على المسار الصحيح مع اعتماد دستور العام 2011، عن طريق الاستفتاء.

شكّل هذا القانون الأساسي الجديد نقطة تحول مصيرية في الممارسة الديمقراطية في المملكة المغربية، مع تحديد مفاهيم جديدة في مجال المشاركة الديمقراطية ومع تكريس، من بين أمور أخرى، سيادة القانون، والمساءلة والمنظور الجندي.

ومنذ ذلك الحين، حدث تحديد ديمقراطي حقيقي في المملكة المغربية سمح للمواطنين من جميع الفئات تولي زمام الحياة السياسية في البلاد والتوفيق بين تنوعهم ومشروع مجتمع مشترك يطمحون إليه.

سيدتي الرئيسة،

سيداتي سادتي،

على الصعيد الدولي، كانت تعددية الأطراف في البداية برلمانية وأصبحت من بعدها حكومية. هل من الضروري أن نذكر أن الاتحاد البرلماني الدولي كان حاضراً قبل فترة طويلة وأن منظمة الأمم المتحدة وسلفتها، عصابة الأمم المتحدة



سيسامحونا على هذا التذكير التاريخي "لصالح العصر"! ولنقل إنها كانت رحلة طويلة، ولم تكن دائماً سهلة، أصبح الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة في نهايتها ركيزتين أساسيتين للعمل المتعدد الأطراف.

وعلى أية حال، في هذه الأوقات، يجب على البرلمانات والحكومات والمؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية والمنظمات غير الحكومية والفاعلين الاقتصاديين أن تعمل في انسجام لمواجهة التحديات الجديدة التي نواجهها.

نحن نمر في فترة صعبة ودقيقة حيث يواجه العالم أجمع أزمة صحية لا مثيل لها. في أكثر وقت غير متوقع، اضطروا الناس لمواجهة هشاشتهم. لقد أدركوا أنهم يعتمدون على بعضهم البعض وأنهم جزء من هذا العالم دون أن يكونوا بالضرورة حكماً فيه.

ومع جائحة "كوفيد-19"، التي تنتشر بحرية في جميع أنحاء العالم، متجاوزة حدود الدول من دون أكثرات، يجب تنظيم الوسائل المتاحة أو التي يتعين تطويرها للتعامل معها وفقاص لاستراتيجية شاملة. ولا يمكن احتواء أزمة بهذا الحجم دون تجميع الموارد وتضافر جهود الجميع.

وبالفعل، فإن الأثر الاقتصادي للوباء يشكل عبئاً ثقيلاً على الصعيد العالمي. وهذا ظرف خاص يتطلب استراتيجية استثنائية حيث يجب وضع قوانين السوق: العرض، والطلب، وشروط التبادل التجاري، وعائدات الاستثمار... في منظورها الصحيح بصورة مؤقتة، وهو الوقت المناسب لاستعادة الثقة وتحفيز النمو عن طريق إطلاق دينامية إيجابية من حيث الناتج والعمالة والتبادل التجاري.

خلال هذه الأزمة، تابع البرلمانيون أنشطتهم بفضل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة. لقد تمكنا من إجراء عدة اجتماعات عن بعد، عبر مؤتمر بالفيديو، مثل تلك التي ستجمعنا في 19 آب/أغسطس 2020. وهذه حالة ملموسة أثبتت من خلالها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أنها لها فائدة كبيرة.

إن مجلس النواب المغربي الذي تجاوز مراحل مهمة في مجال البرلمان الإلكتروني، يشجع بشدة تطوير وإضفاء الطابع الديمقراطي على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المستوى الدولي، كي لا تبقى الفجوة الرقمية عائقاً أمام التنمية ومصدر للتمييز؛ ويعتمد على جمعياتنا المعنية للتشريع بنشاط من أجل سد الثغرات القانونية ووضع ضمانات للحماية الفعالة من أي شكل من أشكال الإساءة.



لقد أتى مؤتمر الرؤساء في الوقت المناسب. وهو منتدى يتيح لنا أن نتواصل بواقعية، ولكن من دون تحويل، عن تداعيات وباء كورونا "كوفيد-19" وتسلط الضوء على السبل التي يمكن أن تُعزز من قدرة الاقتصاد العالمي على الصمود في وجه هذه الظاهرة غير المسبوقة. إن البرلمانين لديهم التقارب المطلوب لإعلام وطمأنة وتحفيز وحشد الناخبين في أوقات الأزمات.

ومن ناحيتي، اقترحت على رئاسة الجمعية البرلمانية للفرانكفونية أن تدرج في جدول أعمال الدورة السادسة والأربعين للجمعية المقرر عقدها في كانون الثاني/يناير 2021 بنداً ذا أولوية، "التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا "كوفيد-19".

تجعل المملكة المغربية من التضامن الإقليمي واجباً أخلاقياً وعملاً مهماً في السياسة الخارجية. وعلى هذا الأساس، اقترح جلالة الملك محمد السادس، في سياق الأزمة الصحية الراهنة، إطلاق مبادرة عملية وعملية المنحى من جانب رؤساء الدول الأفريقية لوضع إطار تنفيذي لمساعدة البلدان الأفريقية في مختلف مراحل إدارتها للوباء، وتبادل الخبرات والممارسات الجيدة لمعالجة الآثار الصحية والاقتصادية والاجتماعية للوباء.

كما أمرت جلالتهم بتسليم معدات طبية وقائية إلى 15 دولة إفريقية لمراقبة الدول الإفريقية الشقيقة في جهودها لمكافحة وباء كورونا "كوفيد-19".

سيدتي الرئيسة،

سيداتي سادتي،

إن الاتجاه نحو عدم التوافق الذي كان يغذي حتى الآن السخط المتزايد على المؤسسات، يفسح المجال أمام تعبئة غير مسبوقة، لا غنى عنها بسبب المحنة التي نمر بها. لقد أصبح من الواضح الآن أنه لكي تكون التعبئة فعالة ومستدامة، يجب أن تكون المؤسسات حجر الأساس لها.

إن المؤسسات البرلمانية التي نتشرف بريادة أعمالها يجب أن تعكس تطورات وشواغل شعوب العالم. وفي هذه الحالة، يمكنها أن تعتمد الفرصة الفريدة للحفاظ على ديناميات الإنسانية والتواضع والتضامن التي ظهرت في مواجهة الخطر الخبيث الذي يترصد في الجنس البشري بشكل عشوائي.

وفي 30 حزيران/يونيو، احتفلنا باليوم الدولي للبرلمانيين. وهذا الحدث، الذي قرره الأمم المتحدة في عام 2018، هو اعتراف بدور المؤسسة البرلمانية في تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية وتعزيز الشفافية ومبدأ المساءلة على الصعيدين العالمي والوطني .

وعلى صعيد مجلس النواب المغربي، اغتبننا فرصة هذا الحدث لنذكر بأهمية الممارسة البرلمانية كممارسة ديمقراطية والتعبير النهائي عن إرادة الشعب، محذرين من استمرار الميل إلى الانتقاد السياسي والتشكيك في قدرة الديمقراطية التمثيلية على تلبية توقعات الناخبين.

أما على الصعيد الدولي، تقوم البرلمانات التي تمثلها بالأهداف والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، وترى فيها حجر أساس أمام أي إجراء عالمي فعال. ونحن ملتزمون التزاماً كاملاً بالعمل المشترك ضد تصاعد النزعة الأحادية، وإعادة تعددية الأطراف إلى مجدها السابق.

وسرعان ما أفسح الحماس الذي ولدته العولمة المجال أمام الانجراف الأحادي. ونتيجة لإعادة التمرکز الاستراتيجي الخطير، دخلت الأحادية من جديد التربة الخصبة لانعدام الأمن، المتصور أو الحقيقي، المنفعل كفضاعة في وجه المواطنين الذين يحتاجون إلى معايير. وتحتل استخدام الخوف وشيطنة الآخر مكانة بارزة في مجموعة أدوات صناع القرار الذين يفتقرون إلى الرؤية اللازمة لوضع حلول حقيقية .



إن الافتقار إلى الرؤية الاستراتيجية هو الذي يفسر الميل إلى الحمائية. ونأخذ كل الطرق المختصرة في توفير حلول مؤقتة للمشاكل التي تواجهها البلدان، وذلك بتقويض المستقبل المشترك للرجال. ومن المفارقات أن هذا التراجع يدعو إليه اليوم أولئك الذين، منذ وقت ليس ببعيد، حملوا بكل ثقة راية "القرية العالمية" الشهيرة .

يجب أن يساهم برلمانيو العالم بنشاط بالجهود الجماعية الرامية إلى الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالتنمية المستدامة للعام 2030.

بعد خمس سنوات فقط من اعتماد خطة العام 2030، اجتازت المملكة المغربية 70% من الطريق للوصول إلى أهداف التنمية المستدامة. ولكن هذا التقدم الإيجابي لا يمكن توطيده إلا في سياق إقليمي وقاري آمن ومستقر. وانطلاقاً من هذه القناعة، تشارك المملكة خبراتها وتجاربها على الصعيدين الإقليمي والدولي، وتساهم في مكافحة انعدام الأمن، الذي يشكل عقبة حقيقية أمام التنمية المستدامة والتنمية العامة .

والواقع هو أن الاستثمار يفر من انعدام الأمن، ولا يمكن تصور أن يتطور بلد نام في السياق العالمي الراهن بشكل منعزل ودون اللجوء إلى التمويل الخارجي. ولذلك، من الضروري إيلاء أهمية خاصة لتحسين مناخ الأعمال التجارية عن طريق تعزيز الثقة والقدرة الاقتصادية لبلداننا، خاصة مع تزايد الحاجة إلى التمويل مع انخفاض المساعدة الإنمائية .

وفي العام 2018 فقط، انخفضت المساعدات الإنمائية العالمية بنسبة 2.7%، مقارنة بـ 0.31% فقط من دخل البلدان المانحة. ومن ناحية أخرى، انخفضت المساعدات المقدمة لإفريقيا أكثر، وقدرت بنسبة 4%.

ويعود هذا الانخفاض جزئياً إلى إعادة تخصيص جزء من المعونة للقارة الإفريقية لتعزيز نظام مكافحة الهجرة. إن هذا الحل غير المستدام يعطي الأولوية لعوارض الأسباب الجذرية للظاهرة. ويُخشى أيضاً أن تُثقل كاهل المعونة الإنمائية بفعل الأزمة الصحية الحالية. والتنمية المستدامة المنشودة من خلال خطة العام 2030 هي ضمان أفضل لمستقبل الرجال والنساء الذين يعيشون على نفس الكوكب.

يجعل المغرب جذوره الإفريقية التاريخية رافعة أساسية في استراتيجيته الإنمائية القائمة على الاعتماد المشترك على التحديات ووجهات النظر في قارته. إن نهجنا في الشراكة، الذي نفذته بعناية جلالة الملك محمد السادس، قد مكن المغرب، ولا



يزال يسمح له، بإطلاق عدد كبير من مشاريع الهيكلة والتضامن التي تؤثر بشكل إيجابي ومباشر على الظروف المعيشية للشعوب. لقد كسبت المملكة فعلياً رهان التعاون بين بلدان الجنوب، ليس كبديل للتعاون بين الشمال والجنوب، بل من أجل تحسين التعاون بين الشمال والجنوب .

إن التعاون البرلماني أداة للتقارب تعطي بعداً إنسانياً للتفاعل المؤسسي. وبهذه الصفة، فإن المؤسسة التي أتشرف برئاستها تعزز الدعم الشعبي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي بدأه المغرب على مستوى قارته وما وراءها .

سيدتي الرئيسة،

سيداتي سادتي،

تعمل المملكة المغربية، التي استضافت مؤتمر الأطراف الثاني والعشرين، بشكل استباقي في مواجهة تغير المناخ، مع الحرص على عدم ترك إرث بيئي سيء للأجيال القادمة. إن التطور المذهل للطاقة المتجددة في المغرب نموذج فريد من نوعه من حيث التحول في مجال الطاقة وخبرة مثبتة تندر بالأهمية الاستراتيجية للطاقة النظيفة في العقود القادمة .

وفي الختام، سأقول إن الأزمة الصحية التي نمر بها كشفت عن ضعف الحالة الإنسانية والحدود التي يسهل اختراقها والتي كانت حتى وقت قريب توهم الأثرياء بالعيش في الرخاء.

إن العمل ضد التبادل المترابط الذي لا رجعة فيه في عالم اليوم يوحي بمستقبل أكثر غموضاً. ويجب أن نستوعب درس التواضع الذي تعلمناه من الأزمة الحالية، لأن عالم الغد سيكون موحداً ومستقراً وعالمياً ومستداماً أو لن يكون .

إن التعاون الإيجابي الذي يتطور بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة يجسد الرؤية العالمية التي ينبغي أن تترأس الآن الإدارة الاستراتيجية لشؤون العالم الذي نعيش فيه، لأننا، إلى جانب الاختلافات في المسارات والآفاق، نناضل من أجل الأسباب نفسها.

شكراً لكم



ROYAUME DU MAROC



PARLEMENT

CHAMBRE DES REPRESENTANTS

Cinquième Conférence Mondiale des Présidents de Parlement

\*\*\*

Texte intégrale de l'intervention de

**S.E.M. HABIB EL MALKI**

**Président de la Chambre des Représentants du Royaume du Maroc**

sur le thème général « Les parlements mobilisés pour un multilatéralisme plus efficace qui apporte la paix et le développement durable aux peuples et à la planète »

\*\*\*

Réunion en ligne

19 et 20 août 2020



**Madame Gabriela Cuevas, Présidente de l'UIP,**

**Monsieur António Guterres, Secrétaire général de l'ONU,**

**Chers collègues,**

**Mesdames et Messieurs en vos titres et qualités,**

**Porte-voix de la volonté des citoyens, le Parlement, en tant qu'incarnation de l'émancipation des peuples, a établi l'acte de naissance officiel de la démocratie représentative. Avec l'avènement de l'institution parlementaire, le sujet est devenu citoyen. Un citoyen apte à exprimer ses opinions et à agir sur le choix de ses gouvernants. À travers les siècles et les décennies, l'institution parlementaire s'est progressivement imposée comme une courroie de transmission entre les électeurs et les gouvernements.**

**Cependant, bien que largement consensuelle et tendant vers l'universel, la pratique parlementaire est mise en œuvre de façon différenciée, selon les spécificités culturelles et le vécu historique des pays qui l'adopte.**

**Le Royaume du Maroc a évolué, des siècles durant, dans un cadre représentatif coutumier, enrichi de divers affluents. Il s'est doté, il y a plus de 57 ans, d'une institution parlementaire moderne qui s'est consolidée progressivement dans le socle de la Monarchie constitutionnelle et sur la base du pluralisme politique ; avant de prendre son rythme de croisière avec l'adoption, par voie référendaire, de la Constitution de 2011.**

**Cette nouvelle loi fondamentale a constitué un tournant décisif dans la pratique démocratique au Maroc, en introduisant des concepts novateurs en matière de démocratie participative et en consacrant, entre autres, la primauté du droit, la reddition des comptes, et l'approche genre.**

**Depuis, il y a eu, au Maroc, un véritable renouveau démocratique qui a permis aux citoyens, toutes catégories confondues, de s'approprier la vie politique du pays et de concilier leur diversité avec le projet de société commun auquel ils aspirent.**

**Madame la Présidente,**

**Mesdames et Messieurs,**

**Sur le plan international, l'action multilatérale était d'abord interparlementaire et est devenue intergouvernementale par la suite. Faut-il rappeler que l'Union interparlementaire était là bien avant et l'Organisation des Nations Unies et son ancêtre, la Société des Nations, l'ONU et la SDN nous pardonneront ce rappel historique « au bénéfice de l'âge ! ». Disons que ce fut un long périple, pas toujours facile, au bout duquel l'UIP et l'ONU sont devenus deux piliers essentiels de l'action multilatérale.**

**En tout cas, par les temps qui courent, parlements, gouvernements, institutions nationales, régionales et internationales, ONG, et opérateurs économiques doivent agir à l'unisson pour relever les défis inédits auxquels nous faisons face.**

**Nous traversons une période incertaine et particulièrement délicate où les pays du monde entier sont aux prises avec une crise sanitaire à nulle autre pareille. Au moment où ils s'y attendaient le moins, les humains ont été mis face à leur fragilité. Ils ont réalisé qu'ils dépendaient les uns des autres et qu'ils faisaient partie de ce monde sans en être forcément les maîtres.**

**Comme la pandémie de COVID-19, qui circule librement aux quatre coins de la planète, en transcendant allègrement les frontières des États, les moyens disponibles ou à développer pour y faire face doivent s'organiser selon une stratégie tout aussi globale. Une crise d'une telle ampleur ne saurait être jugulée sans la mutualisation des moyens et la conjugaison des efforts de tous.**

**Déjà, les retombées économiques de la pandémie se font lourdement sentir au niveau mondial. Il s'agit en l'occurrence d'une circonstance particulière qui requiert une stratégie d'exception où les lois du marché : L'offre, la demande, les termes de l'échange, le retour sur investissement...doivent être momentanément relativisées, le temps de rétablir la confiance et de stimuler la croissance en déclenchant une dynamique positive au niveau de la production, de l'emploi et de l'échange.**

À travers cette crise, les parlementaires ont poursuivi leurs activités grâce aux nouvelles technologies d'information et de communication. De nombreuses rencontres ont pu se tenir à distance, par visioconférence, telles que celle qui nous réunit ce 19 août 2020. Voilà un cas concret où les TIC se sont avérées d'une grande utilité.

La Chambre des Représentants du Maroc, qui a franchi d'importantes étapes en matière de parlement électronique, encourage vivement le développement et la démocratisation des TIC au niveau international, pour que la fracture numérique cesse d'être un frein au développement et une source de discrimination ; à charge pour nos assemblées respectives de légiférer activement pour colmater les brèches juridiques et mettre les garde-fous à même prémunir efficacement contre toute forme d'abus.

Cette conférence des présidents tombe à point nommé. C'est une tribune qui nous permet de communiquer de façon réaliste, mais sans catastrophisme, sur les retombées de la pandémie du COVID-19 et de mettre en exergue les pistes à suivre pour renforcer la résilience de l'économie mondiale face à ce phénomène inédit. Les parlementaires ont la proximité voulue pour informer, rassurer, motiver et mobiliser l'électorat en temps de crise.

Pour ma part, j'ai proposé à la présidence de l'Assemblée Parlementaire de la Francophonie d'inscrire comme point prioritaire à l'agenda de la 46<sup>e</sup> session de l'Assemblée prévue en janvier 2021, « Les retombées économiques et sociales de la Pandémie du COVID-19 ».

Le Maroc fait de la solidarité régionale un devoir moral et un atout considérable en matière de politique étrangère. C'est dans cet esprit que, dans le contexte de la crise sanitaire actuelle, Sa Majesté le Roi Mohammed VI a proposé le lancement d'une initiative pragmatique et orientée vers l'action, de Chefs d'État africains visant à établir un cadre opérationnel afin d'accompagner les pays africains dans leurs différentes phases de gestion de la pandémie, et permettant un partage d'expériences et de bonnes pratiques, pour faire face à l'impact sanitaire, économique et social de la pandémie.

Aussi, Sa Majesté a ordonné l'acheminement à 15 États africains, de matériel médical préventif, afin d'accompagner les pays africains frères dans leurs efforts de lutte contre la pandémie du COVID-19.

**Madame la Présidente,**

**Mesdames et Messieurs,**

**La tendance à l'anticonformisme qui nourrissait, jusqu'ici, une désaffection grandissante à l'égard des institutions est en train de céder le pas à une mobilisation sans précédent, rendue indispensable par l'épreuve que nous traversons. L'on prend désormais conscience que, pour être efficiente et durable, la mobilisation doit avoir comme clé de voûte les institutions.**

**Les institutions parlementaires que nous avons l'honneur de diriger se doivent de faire écho aux aspirations et aux préoccupations des peuples du monde. En l'occurrence, elles peuvent saisir la chance unique qui leur est offerte de soutenir la dynamique d'humanisme, d'humilité et de solidarité qui s'est faite jour face au pernicieux danger qui guette le genre humain sans discernement.**

**Nous avons célébré, le 30 juin dernier, la Journée Internationale du Parlementarisme. Devenu une tradition, cet événement décidé par les Nations Unies en 2018, est une reconnaissance du rôle de l'institution parlementaire dans la mise en œuvre des stratégies nationales et le renforcement de la transparence et du principe de responsabilité aux échelons mondial et national.**

**Au niveau de la Chambre des Représentants du Maroc, nous avons saisi l'occasion de cet événement pour rappeler la pertinence de la pratique parlementaire en tant qu'exercice démocratique et ultime expression de la volonté populaire, en prévenant contre la tendance persistante à fustiger la chose politique et à remettre en cause la capacité de la démocratie représentative à répondre aux attentes des électeurs.**

**Au niveau international, les parlements que nous représentons font leurs les but et principes énoncés dans la Charte des Nations Unies et considèrent cette organisation comme la pierre d'achoppement de toute action mondiale efficiente. Nous sommes pleinement engagés dans l'action commune contre la montée de l'unilatéralisme, pour redonner au multilatéralisme son lustre d'antan.**

L'euphorie suscitée par la mondialisation a vite cédé le pas à une dérive unilatéraliste. Corollaire d'un périlleux repositionnement stratégique, l'unilatéralisme a recruté dans le terreau fertile de l'insécurité, perçue ou réelle, agitée en guise d'épouvantail face à des citoyens en mal de repères. L'instrumentalisation de la peur et la diabolisation de l'autre occupent une place de choix dans la boîte à outils des décideurs qui manquent de vision pour concevoir de vraies solutions.

C'est le manque de vision stratégique qui explique la propension au protectionnisme. On prend tous les raccourcis pour apporter des solutions provisoires aux problèmes ponctuels des pays, en hypothéquant l'avenir commun des hommes. Ironie de l'histoire, le repli sur soi est prôné, de nos jours, par ceux-là même qui, il n'y a pas si longtemps, portaient avec aplomb l'étendard du fameux « village planétaire ».

Les parlementaires du monde doivent contribuer activement à l'effort collectif visant à honorer les engagements de développement durable à l'horizon 2030.

A peine cinq ans après l'adoption de l'agenda 2030, le Maroc a parcouru 70% du chemin pour atteindre les ODD. Mais ce bilan d'étape positif ne peut se consolider qu'à l'aune d'un contexte régional et continental sûr et stable. Animé par cette conviction, le Royaume partage son expérience et son savoir-faire au niveau régional et international, et apporte sa contribution à la lutte contre l'insécurité qui constitue un véritable frein au développement durable et au développement tout-court.

Il est un fait que l'investissement fuit l'insécurité, et il est impensable, dans le contexte global d'aujourd'hui, qu'un pays en développement puisse évoluer de manière isolée et sans recours au financement extérieur. Il est donc essentiel d'accorder une importance toute particulière à l'amélioration du climat des affaires par la consolidation de la confiance et de la viabilité économique de nos pays, d'autant que les besoins en financement augmentent à mesure que décroît l'aide au développement.

Rien qu'en 2018, l'aide mondiale au développement a baissé de 2,7%, alors qu'elle ne représente que 0,31% du revenu des pays donateurs. L'aide destinée à l'Afrique, elle, a enregistré une baisse plus importante estimée à 4%.

Cette baisse s'explique en partie par la réaffectation d'une partie de l'aide destinée au continent africain au renforcement du dispositif de lutte contre l'immigration. Une solution peu durable qui privilégie les symptômes aux causes profondes du phénomène. Il est à craindre, du reste, que l'aide au développement ploie encore plus sous le fardeau de la crise sanitaire actuelle. Le développement durable recherché à travers l'agenda 2030, constitue un meilleur gage d'avenir pour des hommes et des femmes qui vivent sur une même planète.

Le Maroc fait de son ancrage africain historique, un levier essentiel de sa stratégie de développement basée sur l'appropriation commune des défis et des perspectives de son continent. Notre approche partenariale, sagement orchestrées par Sa Majesté le Roi Mohammed VI, a permis au Maroc, et lui permet encore, de lancer, en Afrique, un grand nombre de projets structurants et solidaires qui impactent positivement et directement les conditions de vie des populations. Le Royaume a véritablement gagné le pari de la coopération sud – sud, non pas comme alternative à la coopération nord – sud mais en vue d'une meilleure coopération nord- sud.

La coopération parlementaire est un outil de proximité qui donne une dimension humaine à l'interaction institutionnelle. C'est à ce titre que l'institution que j'ai l'honneur de présider promeut l'appui populaire à la coopération sud - sud initiée par le Maroc à l'échelon de son continent et au-delà.

Madame la Présidente,

Mesdames et Messieurs,

Le Maroc, qui a accueilli la COP 22, agit proactivement face aux changements climatiques, en se souciant de ne pas léguer un mauvais héritage écologique aux générations futures. Le développement spectaculaire des énergies renouvelables au Maroc est un modèle unique en matière de transition énergétique et une expérience probante qui préfigure l'importance stratégique des énergies propres dans les décennies à venir.

Pour conclure, je dirai que la crise sanitaire que nous traversons a révélé au grand jour la vulnérabilité de la condition humaine et la porosité des frontières qui, jusqu'à récemment, donnaient aux nantis l'illusion de vivre dans des îlots de prospérité.

Agir à contre sens de l'interdépendance irréversible du monde actuel laissent entrevoir des lendemains des plus incertains. Nous devons bien assimiler la leçon d'humilité que nous apprend la crise actuelle, car le monde de demain sera solidaire, globalement stable et durable ou il ne sera pas.

La collaboration positive qui se développe entre l'Union interparlementaire et l'Organisation des Nations Unies incarne la vision globale qui devrait présider désormais à la gestion stratégique des affaires du monde où nous vivons, car, au-delà des différences de trajectoires et de perspectives, nous militons pour les mêmes causes.

Je vous remercie.